٢٥ - رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة

المداولات التي دارت في الجلسة ٤٩٦٢ المعقودة في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤

استمع مجلس الأمن في جلسته ٤٩٦٢، المعقودة في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، إلى إحاطة من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة، وفي أعقابها أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس وكذلك ممثلو بابوا غينيا الجديدة، وفيجي، ونيوزيلندا[(١)]، واليابان.

وقال الأمين العام المساعد في إحاطته إنه جرى بدعم من المجلس تنفيذ توصية الأمين العام بتخفيض قوام مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل وبإنشاء خليفته، بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل. وعملت البعثة الجديدة بالتعاون والتشاور الوثيقين مع الحكومة الوطنية لبابوا غينيا الجديدة وقادة بوغانفيل. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قام جيش بوغانفيل الثوري وقوة بوغانفيل للمقاومة بتعزيز اتفاقهما في ما يتعلق بتدمير جميع الأسلحة المحتجزة في حاويات على النحو المنصوص عليه في المرحلة الثالثة من خطة العمل المتعلقة بالانتهاء من جمع الأسلحة. ومن خلال إضفاء الطابع اللامركزي على عملية تدمير الأسلحة، التي أتاحت الفرصة للمقاتلين السابقين وقادة الوحدات والطوائف أنفسهم أن يقرروا التاريخ المحدد للتدمير وطريقة تنفيذ ذلك، نجحت البعثة نجاحا كبيرا في تسريع تدمير الأسلحة. وقام سكان بوغانفيل بتدمير ٨١ في المائة من ترسانتي جيش بوغانفيل الثوري وقوة بوغانفيل للمقاومة تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة. وكانت لجنة بوغانفيل الدستورية تعمل على إعداد المشروع الثالث والأخير للدستور، الذي سيُعرض على الجمعية التأسيسية لبوغانفيل للموافقة عليه في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ثم سيُعرض على الحكومة الوطنية لإقراره بحلول نهاية تموز/يوليه. وذكر الأمين العام المساعد أنه عقب إكمال جميع المراحل الدستورية، ستواصل البعثة التشاور عن كثب مع حكومة بابوا غينيا الجديدة ومع الأطراف في بوغانفيل بشأن اعتزامها الشروع في الانتخابات. وقد فوّض المجلس التنفيذي الوطني الحكومة الإقليمية المؤقتة لبوغانفيل في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ سلطات الشرطة ومهامها، وفي خطوة أخرى صوب الاستقلال الذاتي، قام الحاكم بتعيين القائد السابق لقوة المقاومة في بوغانفيل أول وزير للشرطة في بوغانفيل. ودأبت حكومتا أستراليا ونيوزيلندا أيضا على دعم تطوير قطاع الأمن في بوغانفيل.

وقال الأمين العام المساعد إنه قد أحرز بعض التقدم في ما يتعلق بمشاركة السيد فرانسيس أونا، زعيم بوغانفيل الرئيسي الذي لم تشمله عملية السلام بعد. وأتمت الوحدة الرئيسية في قوة دفاع ميكاموي التابعة للسيد أونا تدمير أسلحتها في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. بيد أن عناصر قوة دفاع ميكاموي الأخرى لم تسيطر بعد على أسلحتها. وقد أبلغت بعثة مراقبي الأمم المتحدة السيد أونا بآخر التطورات في عملية السلام وما برحت تعرب عن استعدادها لاستئناف الاتصالات المنتظمة معه. ومن ثم فقد رأى الأمين العام المساعد بصفة عامة أن فرانسيس أونا ما زال يجري الحد من

(١) باسم منتدى جزر المحيط الهادئ (أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو).

تأثيره. وختاما، حث الأمين العام المساعد الأطراف على مضاعفة جهودها المبذولة للانتهاء من عملية بوغانفيل الدستورية، بما يفتح الباب أمام انتخاب حكومة تتمتع بالحكم الذاتي في بوغانفيل حالما تسمح الظروف العملية بذلك[٢].

ورحب معظم المتكلمين بالتقدم المحرز في تنفيذ عملية السلام في بوغانفيل في ما يتعلق بالنهوض بالعملية الدستورية والمرحلة الثالثة من خطة التخلص من الأسلحة وتفويض مهام الشرطة وسلطاتها إلى الحكومة الإقليمية المؤقتة لبوغانفيل. وسلط العديد من المتكلمين الضوء على الصلة بين السلام الدائم والاقتصاد ذي الاكتفاء الذاتي، وأكدوا الحاجة إلى مواصلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدعم من المجتمع الدولي. وكرر العديد من المتكلمين التأكيد على الحاجة إلى إشراك فصيل السيد أونا في عملية السلام[٣]. وتكلم ممثل نيوزيلندا باسم منتدى جزر المحيط الهادئ، فشدد على ضرورة أن يبقى المجتمع الدولي على اهتمامه بمستقبل بوغانفيل وباقي بابوا غينيا الجديدة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية[٤].

البيان الذي أدلى به الرئيس في الجلسة ٥٢٠١ المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٢٠١، المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، التي دعي ممثل بابوا غينيا الجديدة إلى المشاركة فيها، أدلى الرئيس (فرنسا) ببيان باسم المجلس[٥]، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

رحب بإجراء أول انتخابات عامة لانتخاب الرئيس وأعضاء مجلس النواب في منطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي، وذلك في الفترة من ٢٠ أيار/مايو إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ورأى أنها أجريت بكفاءة وبشفافية، حسب ما أشار إليه فريق المراقبين الدوليين؛

وحث أولئك الذين لم يشاركوا في العملية الانتخابية على احترام نتيجة الانتخابات وإعلان تأييدهم دون إبطاء لحكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي في ما تبذله من جهود لبناء السلام؛

وأعرب عن تقديره للجهود التي بذلتها حكومة بابوا غينيا الجديدة وبذلها قادة بوغانفيل لتنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام كاملا؛

وأحاط علما مع الارتياح بأن أداء بعثة الأمم المتحدة في بوغانفيل، وكذلك أداء مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، الذي حلت محله، أثبتا الدور الحاسم الذي يمكن أن تسهم به، بكفاءة وفعالية، بعثة سياسية خاصة صغيرة للأمم المتحدة، ذات ولاية محددة بوضوح، في جهود تسوية صراع إقليمي.

المداولات التي دارت في جلسة مجلس الأمن ٥٢٢٢ المعقودة في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٢٢٢، المعقودة في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، وفي أعقابها أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس وكذلك ممثلو أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، ونيوزيلند.

وأفاد الأمين العام المساعد، في إحاطته التي قدمها باسم الأمين العام، بأن ولاية بعثة الأمم المتحدة قد نفذت بالكامل. ففي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، في أعقاب

(٢) S/PV.4962، الصفحات ٢-٥.

(٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧ (ألمانيا)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (بنن)؛ والصفحة ١٢ (الاتحاد الروسي، وباكستان).

(٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(٥) S/PRST/2005/23.

الانتخابات الأولى للرئيس وأعضاء مجلس النواب في منطقة الحكم الذاتي المقامة في بوغانفيل، عقد الأطراف في اتفاق بوغانفيل للسلام الجلسة الختامية للجنة الاستشارية لعملية السلام. وقررت اللجنة أن أهدافها وفقا لاتفاقي لينكولن وبوغانفيل للسلام قد تحققت. وفي وقت لاحق، وافقت الأطراف على حل اللجنة، وعلى أن تتولى هيئة الإشراف المشتركة الدائمة إدارة العلاقات بين الحكومة الوطنية وحكومة الحكم الذاتي في بوغانفيل. وبعد الانتهاء من خطة العمل من أجل الانتهاء من جمع الأسلحة وتنفيذ ترتيبات الحكم الذاتي، ظل الركن المتبقي لاتفاق السلام هو إجراء الاستفتاء بشأن المركز السياسي لبوغانفيل في المستقبل بعد ١٠ أو ١٥ سنة، وسيكون القرار النهائي بشأن نتيجة الاستفتاء متروكا لبرلمان بابوا غينيا الجديدة. وذكر الأمين العام المساعد أن إدارة بوغانفيل بصدد إعداد خطة إنمائية متسقة لتحسين التنمية الاقتصادية والخدمات الحكومية. وأخيراً، أعرب عن تقديره لأعضاء المجلس على الدعم المقدم للمكتب السياسي التابع للأمم المتحدة ولخلفه، بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في بوغانفيل، في تنفيذ ولايته[٦].

(٦) S/PV.5222، الصفحات ٢-٥.

ورحب معظم المتكلمين بإنشاء حكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي، وأعربوا عن تقديرهم لحكومة بابوا غينيا الجديدة لجهودها الرامية إلى تنفيذ اتفاق السلام. وأثنى العديد من المتكلمين على أعمال جهود الأمم المتحدة في بوغانفيل، وأشاروا إلى أنها يمكن أن تعتبر نموذجا لبعثات الأمم المتحدة الصغيرة المكلفة بالتعامل مع الصراعات الإقليمية ومبادرات بناء السلام. وأقر معظم المتكلمين بالتحديات المقبلة، وأكدوا على حاجة حكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي إلى بناء اقتصاد مستدام وكذلك قدرات إدارية من أجل توطيد جهود السلام. وأعرب ممثل بابوا غينيا الجديدة عن امتنانه للأمم المتحدة ومجلس الأمن، والدول الأعضاء أستراليا، وفانواتو، وفيجي، ونيوزيلندا للجهود التي بذلتها مما أدى إلى الاختتام الناجح لولاية بعثة الأمم المتحدة[٧].

(٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٦-١٩.